الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

برنت ينزل عن 111 دولاراً عند التسوية

نيويورك ـ رويترز: نزل سعر العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت دون مستوى 111 دولارا للبرميل عند التسوية مع انحسار المخاوف بشأن إمدادات المعروض بعد دخول هدنة حيز التنفيذ في قطاع غزة، لكن حالة الضبابية بشأن نجاح التهدئة وتعافي قطاع الصناعات التحويلية بالصين حدت من تراجع الأسعار. وبنهاية التعاملات هبط سعر خام برنت في العقود الآجلة 31 سنتا أو 0,3٪ الى 110,55 دولارات للبرميل بعدما ارتفع في وقت سابق من جلسة التعامل الى 111,17 دولارا للبرميل.

«بيتك للأبحاث»: معضلة خطة التنمية .. في التنفيذ

خطط التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي		
البلد	مبلغ التنمية (مليار دولار)	الفترة
أبوظبي	160	2008/13
السعودية	385	2010/14
قطر	226	2011/16
الكويت	125	2010/14
عمان	31	2011/15
المجموع	927	

المصدر: ميد، بيتك للأبحاث

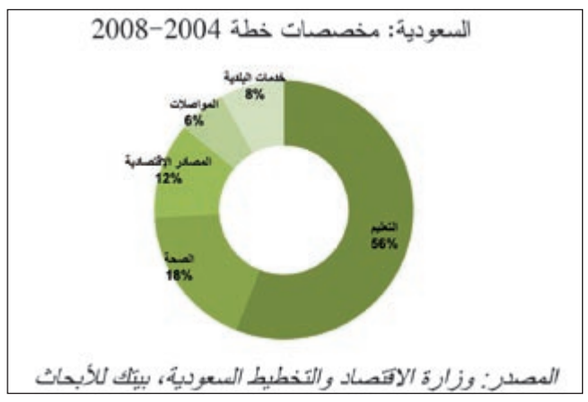

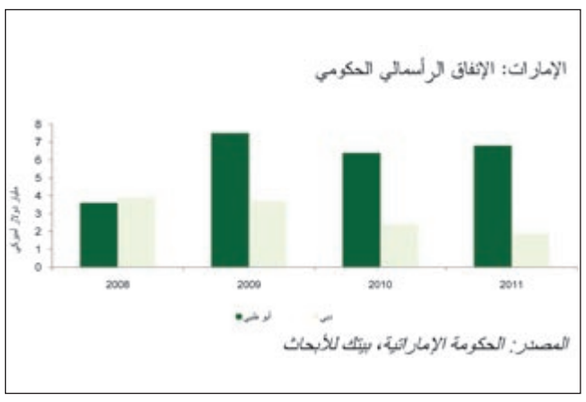

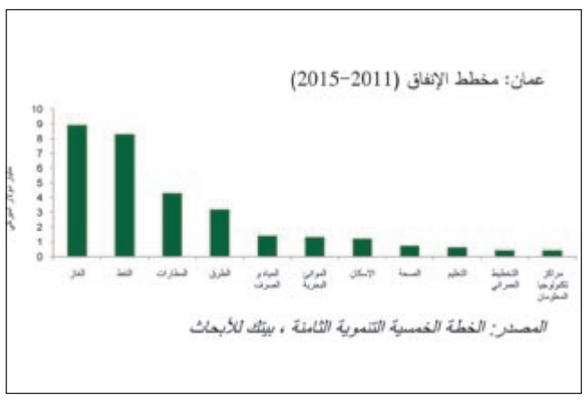

خطط دول التعاون تستهدف مواجهة مشاكل مجتمعاتها وتحقيق تنمية حقيقية

خطة التنمية لم تعزز دور القطاع الخاص.. والإنفاق كبير لكنه موجه للأفراد

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن الكويت تمتلك الموارد المالية التي تمكنها من المضي قدما في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، لكن المعضلة تكمن في التنفيذ، وان خطة التنمية في البلاد تعتمد على التنوع الاقتصادي، لم تعزز أنشطة القطاع الخاص التي ظلت ساكنة في غياب الإنفاق الكبير على المشاريع التنموية.

وذكر التقرير في معرض تناوله لأهم ملامح الخطط التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي الست بان خطط واستراتيجيات تنمية البنى التحتية في دول المجلس تعد خطوة مهمة نحو الاتجاه الصحيح في بناء منطقة حيوية، خاصة ان هذه الخطط توفر فرصا كثيرة للعمل وتبادل الخبرات والتوظيف واستغلال الفوائض المالية الكبيرة، ورغم أن لكل دولة اهتماماتها وتطلعاتها، إلا أن سمات كثيرة تربط بين معظم الخطط التنموية التي تنفذها دول الخليج العربية.

وفي إطار توخي الحذر من شدة الاعتماد على قطاعي النفط والغاز، شرعت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في تدشين خطط وبرامج بهدف تنويع اقتصاداتها وتعزيز نشاط القطاع الخاص وكذلك تحسين مستويات التعليم وزيادة فرص العمل لمواطنيها. وتشمل هذه الجهود الكبيرة برامج للإنفاق العام على التعليم والبنية التحتية والصحة مع دعم استثمارات القطاع الخاص. وتخصص الخطة السعودية التي تغطي الفترة من 2010 – 2014 إنفاق مبلغ 385 مليار دولار. كما تخصص في الوقت نفسه خطة التنمية الكويتية مبلغ 125 مليار دولار لنفس الفترة الزمنية، بينما تقدر خطة عمان 2011ـ2015 مبلغ 78 مليار دولار للإنفاق. وفي الوقت نفسه، أنشأت كل من أبوظبي والبحرين وقطر إطارات عمل في صورة «رؤية 2030» إلى جانب خطط واستراتيجيات للتنمية الوطنية تهدف إلى تحقيق تلك الرؤى. وتفترض إستراتيجية التنمية الوطنية في قطر والتي تغطي الفترة من 2011 الى 2016 إنفاق إجمالي مبلغ 226 مليار دولار، في حين قدر تقرير رؤية أبوظبي 2030 الإنفاق عند مبلغ 160 مليار دولار خلال فترة الخمسة أعوام من 2008ـ2013. وتوضح جميع خطط دول مجلس التعاون أهمية فرص الاستثمار في قطاعات مثل النقل والطاقة والمياه والمرافق والرعاية الصحية والإسكان ومراكز تكنولوجيا المعلومات والتعليم والتدريب. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق على البنية التحتية خلال السنوات المقبلة مما يخلق العديد من الفرص في قطاع البناء والتشييد. ويبرز دور مشاريع النقل بشكل خاص، حيث هناك خطط لإنشاء شبكة قطار دول مجلس التعاون الخليجي التي سوف تمر عبر الدول الست الأعضاء، وكذلك مشاريع تهدف إلى تعزيز الطرق والمطارات والبنية التحتية للموانئ.

الكويت:استراتيجيات وفرص التنمية

(الخطة الخمسية في الكويت «2010ـ2014» وأهداف مألوفة)

وافق مجلس الأمة الكويتي في عام 2010 على الخطة الخمسية للتنمية (2010 – 2014) والتي تهدف إلى استعادة الاقتصاد لنموه في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العالم في 2008. وتعد الخطة بمثابة المرحلة الأولى من برنامج أكبر والذي يعرف باسم رؤية الكويت 2035 والذي سيعمل على مدار خمس مراحل كل منها خمس سنوات خلال الـ 25 سنة المقبلة، وتتضمن عدد 1,100 مشروع تقدر تكلفتها بمبلغ 125 مليار دولار ينصب تركيزها على القطاعين النفطي وغير النفطي. وعلى غرار مثيلاتها من الاستراتيجيات التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تركز الخطة على التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري على المستوى الإقليمي.

معوقات وتحديات أمام تنفيذ الخطة

بالرغم من القوة الهائلة التي يتمتع بها قطاع التمويلات العامة في الكويت، إلا أن تنفيذ الخطة التنموية يجد معوقات نظرا للأجواء السياسية والقيود المفروضة على القدرات المؤسسية. وتحتاج البلاد إلى برلمان جديد حتى تتمكن من اعتماد قوانين جديدة تهدف إلى دعم وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. وقد ظل مؤشر العلاقات بين الحكومة والبرلمان عقبة أمام الإصلاحات الاقتصادية لفترة طويلة. وعلى هذا، فإنه من المحتمل أن تظل فرص الاستثمار في الكويت مرتبطة بهذه العلاقة. وتمتلك الكويت الموارد المالية التي تمكنها من المضي قدما في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، ولكن المعضلة تكمن في التنفيذ. وقد زاد الإنفاق الحكومي بصورة جيدة، حيث وصل إلى 62 مليار دولار في 2011، ولكن يأتي الكثير من هذا الإنفاق في صورة منح وإعانات تقدمها الحكومة لمواطنيها. وقد عزز هذا من الاستهلاك، وقد يخلق فرصا جديدة في مجال تجارة التجزئة وبعض الخدمات، ولكن أنشطة القطاع الخاص ظلت ساكنة في غياب الإنفاق الكبير على المشاريع التنموية.

ويقدر الإنفاق الرأسمالي بنحو 7,3 مليارات دولار في السنة المالية 2012/2011 ويبدو من غير المحتمل أن يرتفع أكثر من ذلك في السنة المالية 2013/2012، ونظرا لصغر تعداد السكان وامتلاك الكويت لثروات ضخمة ومخزون هائل من الاحتياطات النفطية، فإن تحفيز سرعة التحرك لإصلاح وتنويع الاقتصاد لا يشكل ضغطا كبيرا على الكويت بخلاف الحال في بعض البلدان الأخرى.

المملكة العربية السعودية

سوف يشكل الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة الأساس لفرص الأعمال بالنسبة للقطاع الخاص، حيث سيتم تحفيز القطاع الخاص من قبل خطة التنمية التاسعة والتي تبلغ تكلفتها 385 مليار دولار (وهو ما يزيد بنسبة 67٪ على الخطة السابقة)، والتي تعمل منذ 2010 حتى 2014. وتعتبر الخطة التي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة بمثابة إطار عمل عام للإنفاق الرأسمالي. وقد يختلف أيضا الإنفاق الرأسمالي الفعلي (من حيث المبالغ واتجاه الإنفاق) عن الخطة بتغير الظروف.

التعليم والصحة يستمران في حصد حصة كبيرة من الإنفاق

ويعد التعليم (الموارد البشرية) بمثابة أكبر مخصص مفرد. ويتناسب هذا مع التحدي الديموغرافي الذي تواجهه المملكة ويستهدف جميع مستويات التعليم، ويتمثل الهدف العام في جعل خريجي المدارس والجامعات أكثر مواكبة لفرص العمل في القطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن التعليم يمثل الحصة الكبرى، إلا أن حصة الإنفاق على هذا المخصص قد انخفضت عن مثيلتها في الخطة السابقة. كما تعد الصحة نافذة كبيرة أخرى للإنفاق، وتمت زيادة حصتها من الإنفاق نظرا للقضايا الصحية الملحة في المملكة والتي ترجع بصورة كبيرة نتيجة للنمو السكاني وتزايد انتشار أمراض العصر.

الإمارات: استمرار رؤية أبوظبي 2030 مع بعض المعوقات

تم نشر تقرير الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي في يناير 2009 وتم تخصيص نحو 160 مليار دولار للمشاريع التنموية خلال الخمس سنوات المقبلة، وتشمل توسيع المطار الرئيسي وإنشاء ميناء جديد، فضلا عن العديد من المشاريع العقارية الضخمة. وقد تعطل تقدم النمو في أعقاب الأزمة العالمية وآثارها الكبيرة التي لحقت بدولة الإمارات العربية المتحدة وأدت إلى تراجع سوق العقارات في أبوظبي وكذلك في دبي، حيث توجهت السلطات إلى مراجعة برنامج التنمية. وقد تم الانتهاء مؤخرا من هذه المراجعة، كما تقرر المضي قدما في العديد من المشاريع الضخمة المخطط لها. وقد تحول تركيز الإنفاق الحكومي بصورة أكثر وضوحا تجاه قطاعات الخدمات الاجتماعية والصحة والإسكان والتعليم. كما تم استئناف المشاريع المتميزة المخطط لها مسبقا مثل فروع متحف جوجنهايم ومتحف اللوفر، إلى جانب استئناف مجموعة من مشاريع البنية التحتية. ويأتي هذا القرار لينهي فترة تزيد على السنة، لحالة عدم اليقين حول المشاريع المعطلة، كما أن القرار يعد بمثابة إشارة بدء لمرحلة جديدة من النشاط المتزايد في قطاع البناء والتشييد والتي سيكون لها آثار إيجابية هائلة على جميع أنحاء دولة الإمارات، وسيوفر ذلك العديد من الفرص لأنشطة الأعمال. وفي الوقت الذي يتوافر فيه القليل من المعلومات حول الميزانيات والتوقيت، إلا أن التصريحات الرسمية تشير إلى أن العمل في ميناء خليفة ومحطة الطاقة الشمسية «شمس» سوف يبدأ هذا العام، وأنه سيتم بناء 7608 قلل على مدى الـ 12 شهرا المقبلة.

آفاق إيجابية للتنفيذ

لاتزال أبوظبي ملتزمة باستراتيجيتها على المدى الطويل بهدف تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز، وتشجيع القطاع الخاص وكذلك تحفيز الهيئات التابعة للحكومة في توجيه وقيادة هذه العملية. وسوف يضمن الموقف التمويلي الجيد تحقيق مستوى عال من النمو للإمارات، وسيعزز أيضا من قدرتها على دعم الهيئات التابعة للحكومة، كلما اقتضت الضرورة ذلك، وذلك على الرغم من أن وتيرة التنمية تبدو أقرب إلى التحفظ في الوقت الراهن. وقد زادت الحكومة بالفعل من مستوى الإنفاق بصورة كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وليس من المحتمل في وجهة نظرنا أن تكون هناك زيادات كبيرة أخرى في المستقبل القريب.

قطر: إستراتيجيات وفرص التنمية

شرعت قطر بالفعل في الخطة الخمسية للتنمية والتي تغطي الفترة من 2011 إلى 2016 والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المبينة في رؤية قطر. فبعد أن قضت الـ 20 عاما الأخيرة في بناء مكانة مرموقة بين دول العالم في صناعة الغاز، أصبح الهدف الحالي هو توسيع تركيز التنمية مع التأكيد على أربع ركائز رئيسية وهي: تنمية العامل البشري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وسوف يفتح تنفيذ خطة التنمية العديد من الفرص أمام الأعمال والأنشطة التجارية، وربما يأتي أبرزها من خلال الاستثمارات الضخمة المخطط لها من أجل تحسين البنية التحتية وتوسيع القاعدة الصناعية عبر الاستفادة من مصادر واحتياطي الطاقة المتوافرة لدى البلاد.

نظرة إيجابية لتوقعات التنفيذ

يتمتع قطاع التمويلات العامة القطري بمناخ جيد للغاية، وليس من المتوقع أن تواجه البلاد مشاكل تمويلية في الإنفاق على خطتها، ويجري حاليا إرساء تدابير لإدارة الإنفاق الحكومي المباشر من خلال اعتماد ميزانيات متعددة السنوات إلى جانب برنامج للاستثمار العام مرتبط بالخطة الخمسية للتنمية ويعد هذا مؤشرا جيدا للتنفيذ، على الرغم من أن هناك أيضا شعورا بأن السلطات تسير ولكن مع توخي بعض الحذر، حيث تضع في اعتبارها تجربة الازدهار والكساد التي شهدتها دبي. وربما ساهم ذلك في الإخفاقات التي شهدها الجدول الزمني (تتوقع الخطة الخمسية للتنمية أن تصل استثمارات القطاع العام إلى ذروتها في 2011ـ2012)، ولكن يبدو الآن أن زخم النمو يستجمع قواه مع استضافة كأس العالم المخطط لما في 2022 والتي تعد حافزا إضافيا. وهناك استثمارات إضافية أيضا تنتج عن استضافة كأس العالم كتلك التي تحدث في الملاعب والفنادق، إلا أننا نتوقع أن تكون بعض من هذه الاستثمارات في إطار زمني لاحق للخطة الخمسية، أي بعد عام 2016.

سلطنة عمان: زيادة الإنفاق على المشروعات التنموية

عانت السلطنة من بعض الاضطرابات البسيطة في أوائل عام 2011 في أعقاب حركات الربيع العربي. وبالرغم من ان هذه الاضطرابات لم تستمر طويلا إلا أن تأثيرها كان كبيرا على السلطات في عمان والتي تحركت بسرعة نحو دفع عجلة أداء الإنفاق الحكومي في إطار الخطة الخمسية التنموية الثامنة التي تغطي الفترة من 2011 إلى 2015. ومع زيادة حجم إنتاج النفط في السلطنة إلى جانب ارتفاع أسعاره العالمية، قامت السلطات بدعم الإنفاق الحالي (بصورة رئيسية من خلال زيادة الأجور وخلق فرص العمل في القطاع العام وتقديم إعانات البطالة)، والإنفاق الرأسمالي، حيث ارتفع الإنفاق الرأسمالي إلى نحو 7,2 مليارات دولار في 2011 ومن المتوقع أن يشهد المزيد من الارتفاع خلال هذا العام.

توقعات بثبات معدل النمو

على الرغم من أن الموارد الهيدروكربونية في سلطنة عمان أكثر محدودية عنها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلا أنها لاتزال كافية لخلق فائض في الحسابين المالي والجاري (باستثناء عام 2009 عندما تهاوت أسعار النفط)، كما أن هذه الموارد تسمح بتطوير وتعزيز الأصول الخارجية. ووفقا لافتراضاتنا المستقبلية لأسعار النفط، فمن المنتظر أن تظل التمويلات منتعشة، كما نتوقع أن تحرز السلطات تقدما جيدا في تنفيذ خطة التنمية الأخيرة. ومن حيث المبالغ التي يتم إنفاقها، من المتوقع أن يكون لقطاعي النفط والغاز نصيب الأسد خلال خطة 2011ـ2015 بمقدار 8,3 مليارات دولار و8,8 مليارات دولار، على التوالي. وبعيدا عن النفط والغاز، نجد أن الإنفاق يتركز في إنشاء وتطوير المطارات والطرق والموانئ البحرية، ثم تأتي شبكات المياه والصرف الصحي والإسكان في درجة لاحقة من حيث حجم الإنفاق.

البحرين

بالرغم من امتلاك البحرين للقليل من الموارد النفطية، إلا أنها تعد أكثر الاقتصادات تنوعا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن قامت مبكرا بتطوير بعض قطاعاتها مثل الخدمات المالية والسياحة والصناعات القائمة على الغاز. وترتكز رؤيتها لـ 2030 بصورة أساسية على ضمان بقاء الاقتصاد تنافسيا وكذلك تشجيع زيادة تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل من أجل تحفيز النمو المستدام. وستعتمد آفاق التنمية في المدى المتوسط على مدى سرعة حسم الوضع السياسي الحالي والذي أدى إلى خفض مستوى الثقة. ويتعافى حاليا الاقتصاد في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في عام 2011، لكن من المتوقع أن يظل النمو طفيفا وسيعتمد بصورة أكبر على التطورات الإيجابية في زيادة إنتاج النفط. وتشير توقعاتنا إلى أن مستوى الثقة سيظل مهما بالنسبة في أنشطة الاستثمار في القطاع الخاص.

من المتوقع أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في قطاعات أساسية مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم والتدريب، وذلك بهدف بناء بيئة أعمال قادرة على جذب الشركات العالمية التي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق المتنامية في منطقة الخليج. وتسير قوة النمو السكاني جنبا إلى جنب مع الثراء الذي تعيشه المنطقة ووفرة مواردها الطبيعية إلى استمرار قوة الطلب في السوق، وسوف يساعد هذا بدوره على جعل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرنا. وفي الوقت نفسه، يعتمد النمو الاقتصادي في المنطقة على المدى الطويل بشكل كبير على نجاح الجهود الرامية إلى تعليم وتوظيف الشباب الخليجي الذي تنمو أعداده بصورة كبيرة. وسوف يظل تركيز النمو السكاني السريع داخل المدن، مما يولد الحاجة إلى إنشاء خدمات عامة وتعزيز البنية التحتية والمرافق الإسكانية في المدن، وذلك يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات. وبإمكان ذلك أيضا أن يخلق مجموعة كبيرة من فرص العمل. كما تخلق الإصلاحات المستمرة للتعليم حاجة إلى التعاون في مجالات التعليم والتدريب لتطوير مهارات العمالة المحلية وجعلها مواكبة لسوق العمل. وبشكل عام، فإننا نعتقد أن خطط التنمية والاستراتيجيات التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي ما هي إلا خطوات نحو الاتجاه الصحيح في بناء منطقة حيوية.

تداول 133 عقاراً خاصاً بـ 34,6 مليون دينار و62 عقاراً استثمارياً بـ 33,2 مليوناً

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 30 سبتمبر الى 4 اكتوبر الماضي الى أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 133 عقارا بمبلغ قدره 34,6 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 62 عقارا بقيمة 33,2 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري 4 عقارات بقيمة 981 الف دينار ولم يشهد عقار المخازن او الحرفي او الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 30 سبتمبر الى 4 اكتوبر الماضي بلغ 199 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 153 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 46 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 11عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 33 عقارا، وارتفع المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار التجاري وانخفض المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة للعقار الحرفي واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المخازن» و«الشريط الساحلي» خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 30 سبتمبر الى 4 اكتوبر الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 11 عقارا بمبلغ قدره 2,6 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بقيمة 90 الف دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 12عقارا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 5 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 7 عقارات .

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 6 عقارات وارتفع ايضا المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات «الاستثماري» واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «التجاري» و «المخازن» خلال هذه الفترة.

مبارك الكبير في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة مبارك الكبير جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 30 سبتمبر الى 4 اكتوبر الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 55عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص اما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 8 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

حولي والأحمدي في المركز الثاني

واحتلت محافظتا حولي والاحمدي المرتبة الثانية مكرر من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 46عقارا في كل محافظة على حدة.

أما محافظة حولي فقد تداولت الـ 46 عقارا فيما بين العقار الخاص الذي نال 25 عقارا منها كذلك العقار الاستثماري الذي تداول فيه 21 عقارا وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وتوزعت الـ 46 عقارا في محافظة الاحمدي حيث نال العقار الخاص 24 عقارا والعقار الاستثماري 22 عقارا وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

العاصمة ثالثاً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 30 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص و16 عقارا في العقار الاستثماري و4 عقارات في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 15 عقارا تداول منها 12 عقارا في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الاسبوع.

الجهراء خامساً

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من خلال تداول 7 عقارات في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.

● عاطف رمضان

العقود المسجلة					
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	10	16	4	0	0	0
حولي (2)	25	21	0	0	0	0
الفروانية (3)	12	3	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	55	0	0	0	0	0
الاحمدي (5)	24	22	0	0	0	0
الجهراء (6)	7	0	0	0	0	0
المجموع	133	62	4	0	0	0

الوكالات العقارية					
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	1	0	0	0
مبارك الكبير (4)	8	0	0	0	0
الأحمدي (5)	1	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	11	1	0	0	0